

سيناريوهات من «خارج الصندوق» لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

التمسك بمبادرة السلام العربية لا يزال حاضرا بقوة لحل النزاع



من يدفع قطار عملية السلام المتعثرة

العميق والعداء الشديد لدى كل جانب تجاه الآخر. وأوضح عرب إسرائيل والفلسطينيون أن كل الدلائل منحازة لصالح اليهود الإسرائيلي.

ومن الصعب تخيل حدوث تغيير في الاتجاهات الحالية وما يمكن أن تحققه ما لم تظهر قيادة قوية وشجاعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والجمع الدولي، لديها رغبة في تحقيق مستقبل أفضل للجميع.

وأوصت الدراسة بأنه نظرا إلى احتمال أن يكون عدم الثقة بمفهومه الواسع هو أكبر عقبة أمام تحقيق السلام، فإن المشاركة الدولية التي تغرس التفاؤل والحساس لتحقيق السلام بين جميع الأطراف أمر ضروري، وينبغي أن تشمل ضمانات أمنية واقتصادية وإجراء حوار عام لتوجيه وتطوير التفكير بشأن البدائل المحتملة وتدابيرها.

ويشير الباحثون إلى أنه لن يكتب النجاح لأي بدائل للوضع الراهن دون حدوث تحول في السياسات المحلية والدولية، والوضع الراهن، رغم نتائجه طويلة الأمد المحتملة، هو الخيار الأفضل لدى يهود إسرائيل حاليا، ومع ذلك فإن هناك تاييدا قويا لحل الدولتين منهم.

ومن المرجح أن يكون التعريف بانواع الحوافز التي يمكن توفيرها محليا ودوليا، لتشجيع الإسرائيليين على الاستعداد لاستكشاف حل الدولتين، أمرا مهما لنجاح ذلك البديل. وذكرت الدراسة أيضا أنه من المرجح أن يكون تقديم ضمانات دولية للفلسطينيين أمرا ضروريا لأي حل سلمي للصراع.

ومن الممكن أن يؤدي توفير الإسرائيليين والفلسطينيين إلى اتخاذ القرار بصورة أكثر واقعية، فقد صرح بعض المشاركين في الدراسة أن المناقشات الثرية أتاحت لهم اتخاذ أكثر استنارة في ما يتعلق بالبديل المفضل لديهم، وذكروا المناقشات أدت لبديل مختلف ومن ثم، فمن المرجح أنه من الضروري أن تكون هناك حملة معلومات أوسع نطاقا بشأن القضايا الشائكة في الصراع، بما في ذلك المجالات المموسة للتعاون مثل المياه والطاقة، وشبكات الطرقات.

ومع ذلك ستكون هناك حاجة ملحة إلى مزيج من الضمانات الاقتصادية والأمنية بالنسبة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء حتى يتمكنوا من التوصل إلى حل سلمي للصراع.

دولتين (إسرائيل وفلسطين) أو ثلاث دول (إسرائيل والضفة الغربية وغزة) مستقلة وذات سيادة تتعاون في ما بينها بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك عن طريق حكومة فيدرالية واحدة.

ويتعلق البديل الرابع بالضم، حيث تقوم إسرائيل بمقتضاه بضم بعض الأجزاء من الأراضي التي استولت عليها أثناء حرب 1967، ما يزيد من حجم أراضي إسرائيل، وفي ظل هذا البديل يحتفظ الفلسطينيون بحكم ذاتي مثل الوضع الراهن حيث تكون لهم السلطة

على القضايا المحلية والأمن الداخلي، رغم أنه من المحتمل أن تكون الأراضي التي سيمارس الفلسطينيون فيها السلطة غير مترابطة ويهيمن عليها عدد ضئيل من المراكز الحضرية. ويقضي البديل الخامس الخاص بالدولة الواحدة بأن تكون هناك دولة واحدة تضم كل أو معظم الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. وتختلف الاقتراحات المتنوعة لحل الدولة الواحدة بالنسبة إلى اقتراضاتها في ما يتعلق بالطابع الديمقراطي للدولة الجديدة وما إذا كانت ستشمل غزة.

الحل الأقرب إلى التطبيق

لم يحظ أي من هذه البدائل بالقبول من أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء - مع أن حل الدولتين هو البديل الأكثر قبولا للتطبيق سياسيا وينسجم مع مبادرة السلام العربية - رغم أن كل الفئات الأربع التي شملتها الدراسة أبدت شكوكها تجاهه.

وكان الوضع الراهن هو البديل المفضل من جانب اليهود الإسرائيليين ولكن قبول بنفوس شديد من جانب الفلسطينيين. أما البديل المفضل لدى فلسطيني الضفة الغربية فقد كان حل الدولتين، بينما كان

تفضيل فلسطيني غزة لحل الدولة الواحدة أكثر بدرجة طفيفة من حل الدولتين. وتبرز بيانات الدراسة عدم الثقة

وشارك في إعداد الدراسة كل من الباحثين الاقتصاديين دانيال إيغل، وسي. روس أنتوني، والمتخصصة في تحليل سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، شيلا إيفرون، وريتا تي. كرم وهي كبيرة الباحثين في مجال السياسات، وماري فايانا كبيرة محلي الاتصالات، والسفير المتقاعد تشارلز رايس، الذي تركز أبحاثه على اقتصاديات التنمية والتجارة.

ويعرض الباحثون خمسة سيناريوهات متنوعة مع تحديد مزايا تلك السيناريوهات المختلفة اقتصاديا وأمنيا للطرفين، وكذلك أهم الخسائر التي قد تلحق بالطرفين في حال عدم تنفيذ أي سيناريو، بالإضافة إلى توضيح أفضل سيناريو محتمل في مسار الصراع، خاصة في ظل التوترات الكبيرة بمنطقة الشرق الأوسط، وضرورة الوصول إلى حل في وقت قريب.

وقام الباحثون بمقابلات مكثفة في المنطقة لجمع بيانات كمية ونوعية في شأن إمكانية النجاح بالنسبة إلى خمسة بدائل هي، الوضع الراهن، وحل الدولتين، والكتفديرالية، والضم، وحل الدولة الواحدة.

شملت الدراسة التعرف على آراء مفصلة لأكثر من 270 شخصا من فلسطيني الضفة الغربية، وفلسطيني غزة، واليهود الإسرائيليين، والعرب الإسرائيليين، في الفترة ما بين يوليو 2018 ومايو 2019.

ووفقا للدراسة فإن أول هذه البدائل هو استمرار الوضع الراهن الذي ظهر في أعقاب اتفاقات أوسلو عام 1993، وهي مجموعة من الاتفاقات التاريخية التي بدأت عملية سلام بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. واتسم الوضع الراهن بحكم ذاتي محدود، وتحكم أمني إسرائيلي متزايد، وتوسع مستمر في عدد المستوطنات.

والبديل الثاني هو حل الدولتين، وهو البديل المفضل لدى المجتمع الدولي منذ عقود. ويشمل هذا الحل إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وتكون الحدود على أساس حدود ما قبل 1967 مع تبادل للأراضي لتعويض أراضي الضفة الغربية التي ستحاول إسرائيل من خلالها الحد من إزالة المستوطنات، وكذلك إقامة بنية مواصلات لضمان حرية حركة الفلسطينيين داخل دولتهم الجديدة، وإصدار قرار بشأن وضع القدس، والتوصل إلى طريقة مقبولة من الجانبين بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

أما البديل الثالث فيتعلق بتأسيس كتفديرالية بمقتضى اتفاق يكون إنشائها

الجمود المستمر منذ سنوات بشأن وضع قطار التسوية "الموعودة" للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على السكة، في ظل ضعف الدور الأميركي لحل تلك المشكلة المزمنة التي تبث الإحباط والتشاؤم في شرق أوسط شديد التوتر على الرغم من الآمال العريضة في أن تشكل "اتفاقيات أبراهام" نقطة بداية جديدة لإحلال السلام الشامل في المنطقة، تدفع إلى التفكير في إيجاد سيناريوهات بديلة من "خارج الصندوق" قد يرسم أحدها طريقا للتسوية الدائمة إذا ما حظي بدعم دولي قوي.

واشنطن - ظلت القضية الفلسطينية في صدارة الأجندة العربية لعقود طويلة، قبل أن يتم تفكيك الصراع العربي الإسرائيلي، وتجميعه في أن يكون صراعا فلسطينيا - إسرائيليا نتيجة انشغال أغلب البلدان العربية بقضاياها الداخلية الأمنية والاقتصادية والسياسية بسبب تأثيرات "الربيع العربي".

ومع أن البعض ينظر إلى "صفقة القرن"، التي تبنتها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وما تلاها من اتفاقيات لتطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل، على أنها قد تكون منعطفًا لرسم تسوية شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصة وأن واقعية إدارة الرئيس جو بايدن بشأن ذلك دفعته إلى الإشادة بتلك الخطوة مع بعض التحفظات في كيفية تنفيذ الخطة.

بدائل لحل النزاع

- استمرار الوضع الراهن الذي ظهر في أعقاب اتفاقات أوسلو عام 1993
- تأسيس كتفديرالية تنشأ بمقتضى اتفاق من دولتين (إسرائيل وفلسطين) أو 3 دول (إسرائيل والضفة الغربية وغزة)
- ضم إسرائيل أجزاء من الأراضي التي استولت عليها أثناء حرب 1967 على أن يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي
- دولة واحدة تضم كل الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط وأمعظهما

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد أكد الشهر الماضي أن بايدن لن يعود عن قرار إدارة ترامب بالإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس. وقال حينها إن الرئيس "يؤمن بأن التسوية الوحيدة القابلة للاستمرار في النزاع هي حل الدولتين".

لكن ثمة باحثين أعادوا دراسة خلصوا فيها إلى أن الشكوك لا تزال تحوم حول حل الدولتين للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو حل يهمن على الجهود الدولية منذ عقود، ما يدفع إلى التساؤل حول أي من البدائل، إذا توفر يمكن أن ينجح إن حظي بالدعم الملائم من جانب المجتمع الدولي.

بدائل لتسوية الصراع

تحاول دراسة "بدائل في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني"، التي أعدها مجموعة من الباحثين المتخصصين في هذا المجال من مؤسسة البحث والتطوير الأميركية (راند)، توضيح البدائل الممكنة لتسوية هذه القضية، واستشراف الاحتمالات المستقبلية للصراع، بالإضافة إلى عرض الخيارات المتاحة لتتأخر الصراع المتوقعة على المدى الطويل.

- لا ضغوط تمارس على الحكومة اليمنية لتمير تسوية سياسية
- ما زالت إيران تزود الميليشيات الحوثية بالسلاح والصواريخ والمسيرات

أذرعها من الميليشيات المسلحة وعلى حساب استقرار وأمن الشعوب العربية. وفي اليمن تحديدا وبناء على تقارير فريق خبراء مجلس الأمن ما زالت إيران حتى اليوم تزود الميليشيات الحوثية بالسلاح والصواريخ والطائرات المسيرة التي تستهدف بها أبناء الشعب اليمني وكذلك الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، بل وتهدد بها أيضا الأمن والسلم الدوليين من خلال زرع الألغام البحرية واستهداف أمن وسلامة الممرات المائية في البحر الأحمر.

أداء الحكومة

وعن استعداد الحكومة اليمنية لاستيعاب التحولات الإقليمية والدولية المتصلة بالأزمة اليمنية وتقييمه للأداء السياسي والعسكري والدبلوماسي للشريعة بعد حوالي ست سنوات من الحرب، قال بن مبارك "بعد تنفيذ اتفاق الرياض تشكلت حكومة الكفاءات السياسية حكومة وطنية تضم كافة المكونات السياسية، وعلى الرغم من مرور فترة قصيرة على تشكيل الحكومة إلا أنها اثبتت أنها على قدر عال من المسؤولية، حيث استكملت إعداد البرنامج العام للحكومة الذي أقره مجلس الوزراء مؤخرا والذي تضمن عددا من البرامج ومسارات التنمية الشاملة ركزت فيه على مسألة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي وبناء السلام. كما اشتمل برنامج الحكومة على سبعة محاور رئيسية هي الأمني والعسكري، السياسات المالية والنقدية، الاقتصاد والاستثمار، البنية الأساسية والطاقة والبيئة، الإدارة العامة والحكم الرشيد، التنمية البشرية، والعلاقات الخارجية والتخطيط والإعلام، ووضعت أهدافا شاملة وموضوعية لكل محور لمواكبة المستجدات والتحديات التي تفرضها المرحلة القادمة".

عملية تهريب حسن إيرلو إلى اليمن بطريقة غير شرعية انتهاك واضح من طهران لقرارات مجلس الأمن

ومع ذلك يعتقد بن مبارك أن "بعض التحديات والمشاكل التي تتطلب منا بذل المزيد من الجهود لمواجهتها والعمل على معالجتها ما زالت تواجهنا، وكما سبق وأشرت إلى موضوع البرنامج العام للحكومة فهناك محور خاص بالعلاقات الخارجية حرصنا من خلاله على وضع أهداف وبرامج تسعى إلى تطوير وتعزيز الأداء الدبلوماسي في المرحلة القادمة".

دور التحالف العربي

واختتم بن مبارك حديثه لـ "العرب" بالإشارة إلى رؤية الحكومة الشرعية لسدور التحالف العربي بقيادة السعودية، حيث أكد أن التحالف "العب ويلعب دورا مهما وبارزا في مساندة جهود اليمنيين لاستعادة دولتهم وإنهاء المشروع الإيراني المزعز لأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة".

ونفى وجود إشارات عن تراجع دور التحالف لصالح مشروع التسوية المطروحة للملف اليمني، قائلا "جاءت تصريحات نائب وزير دفاع المملكة العربية السعودية الأمير خالد بن سلمان لتؤكد وتجدد استمرار التحالف والمملكة العربية السعودية في دعم اليمن والحكومة الشرعية، حيث جددت التصريحات استمرار دعم المملكة للشريعة اليمنية سياسيا وعسكريا في مواجهة الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران في كل الجبهات. وهو الموقف المعهود الذي يعكس الدعم الثابت والمستمر من التحالف والمملكة العربية السعودية الشقيقة والذي نؤمن بأنه سينعكس بشكل إيجابي على الوضع في اليمن وسيدعم الحكومة اليمنية في المرحلة القادمة لإنجاح مهامها".

وواصل بن مبارك حديثه موضحا "سياسيا ودبلوماسيا الحكومة اليمنية تتحرك بشكل فاعل إقليميا ودوليا مع كافة أعضاء المجتمع الدولي من أجل الوصول إلى سلام عادل وشامل يحقق تطلعات وأمال الشعب اليمني. أما عسكريا وبدعم من قوات تحالف دعم الشرعية فقد استطاعت الحكومة اليمنية تحرير مساحات واسعة كانت تسيطر عليها الميليشيات الحوثية، كما يقف الجيش الوطني حائط صد منيع أمام التصعيد العسكري والاعتداءات التي تنفذها الميليشيات الحوثية الإرهابية في مختلف الجبهات، وما الصمود الأستطوري الذي يسطره جيشنا الوطني اليوم في مارب إلا نموذجاً لذلك".

تحديات دبلوماسية

وحول الجانب الدبلوماسي في أداء الشرعية والانتقادات الموجهة إلى

